تدشين نظام الرصد ودليل البلاغات ثمرة للجهود المتواصلة

«حقوق الإنسان» تسدل ستار عام ٢٠١٣ بمزيد من الإنجاز

شهد شهر ديسمبر الجاري فعاليات متنوعة قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، شملت مختلف الجوانب التوعوية والتثقيفية، وتخللتها زيارات ومشاركات متعددة، بالإضافة إلى استمرار اللجنة في الرصد وتلقي البلاغات حول مختلف حالات حقوق الإنسان في السلطنة، ولعل أبرز ما يميز شهر ديسمبر الجاري هو تدشين نظام الرصد الآلي، ودليل تلقي البلاغات، بالإضافة إلى الإعلان عن مسابقة البحوث، والأفلام القصيرة في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان. في هذا التقرير نسلط الضوء على جانب من نشاط اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال شهر ديسمبر.

من فعاليات شهر ديسمبر

تدشين نظام الرصد الآلي ودليل البلاغات

دشنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال ديسمبر الجاري نظام الرصد الآلي وهو عبارة عن برنامج محوسب يتم من خلاله إدخال البلاغات الواردة إلى اللجنة بتسلسل زمني معين ورقم خاص لا يتم الاطلاع عليه إلا من قبل المختصين فقط وهو نظام مرن قابل للإضافة والحذف ومن خلاله يستطيع المختصون معرفة كل ما يستجد من بلاغات وأيضا يسهل عملية الحصول على إحصائيات أكثر دقة في تواريخ زمنية محددة.

كما تم تدشين دليل تلقي البلاغات والذي يهدف إلى إيجاد مرجع مهني نظري وعملي يساعد العاملين في اللجنة في مجال متابعة البلاغات، ويساعد في تعريف المواطنين والمقيمين والمجتمع العماني بطرق العمل في اللجنة، والتعريف بالكيفية التي يتم فيها تنظيم وإدارة ملفات المواطنين والمقيمين والبلاغات الخاصة بهم وطرق متابعة المخالفات التي يتعرضون لها، وتزويد موظفي قسم البلاغات في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمعلومات وتمكينهم من تطوير المهارات التي سيحتاجونها، وتطوير الأداء في العمل، وإرساء قواعد محددة ومكتوبة يتم العمل بها في المستقبل من قبل قسم البلاغات.

ويتكون الدليل من مفاهيم وتعريفات رئيسية، وتعريف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونشأتها، وأهدافها ورؤيتها ورسالتها وآليات العمل فيها بالإضافة إلى استراتيجياتها، كما يتضمن توضيح اختصاصات اللجنة في البلاغات المرتبطة بحقوق الإنسان، والموضوعات الخارجة عن اختصاص اللجنة، ووسائل وطرق تلقي البلاغ بصورته الأولية، والتحضيرات المختلفة لاستقبال البلاغ، وإجراءات تلقي البلاغ، وبيان للحالات التي يتم فيها رفض البلاغ، وكيفية اعتماد البلاغ وتسجيله، ثم متابعته، والقيام بالمخاطبات وصياغة الردود، وحالات وقف البلاغ، أو إغلاقه أو إعادة فتحه والحفظ والإتلاف.كما يحتوي دليل تلقي البلاغات على تعريف بالتقارير الشهرية والسنوية، والدوائر المعنية بإعدادها، إضافة إلى نماذج للاستمارات المستخدمة في تلقي البلاغات.

مسابقة البحوث والأفلام القصيرة

كما قامت اللجنة خلال ديسمبر الجاري بالإعلان عن مسابقة البحوث والأفلام القصيرة، والتي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بين شرائح المجتمع المختلفة، وتعريف المجتمع بالحقوق والواجبات من خلال الاطلاع على الاتفاقيات الدولية، وتشجيع شرائح المجتمع المختلفة للتعبير عن آرائهم فيما يخص الحقوق المختلفة، وتوظيف المهارات الإبداعية لتعزيز وتعميق ثقافة حقوق الإنسان وواجباته، إضافة إلى إثارة اهتمام المجتمع بالمشكلات المختلفة والظواهر ذات القيمة في بيئته ومجتمعه والإحساس بها، وتشجيع البحث في هذه المشكلات مع تفسيرها والبحث عن حلول مبتكره ومناسبة لها.

فلم وثائقي من إنتاج اللجنة

ودشنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال شهر ديسمبر الجاري فيلما وثائقيا من إنتاج اللجنة يوثق مسيرتها خلال الفترة الأولى والثانية من عمرها من خلال الأنشطة والفعاليات التي قامت بها، إضافة إلى الأعمال التي تقوم بها دوائر اللجنة المختلفة، والآليات

الإعلان عن مسابقتين لتعزيز الثقافة الحقوقية والمناشط تطال الأطفال

من زيارة مدرسة السلطان الخاصة

المتبعة لرصد وتلقي البلاغات.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان

كما احتفلت اللجنة في ديسمبر الجاري باليوم العالمي لحقوق الإنسان، جاء ذلك في الحفل الذي أقيم بفندق قصر البستان تحت رعاية معالي الشيخ عبد الملك بن عبدالله الخليلي وزير العدل، وبحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة والمكرمين، وهو اليوم الذي تم فيه إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م والذي كان أول إعلان عالمي لحقوق الإنسان؛ حيث تنظم الأمم المتحدة في هذا اليوم العديد من الاجتماعات والمعارض الثقافية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، كما تقوم العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بإقامة نشاطات خاصة للإعلان لهذا اليوم.

اللجنة تشارك مدرسة السلطان احتفالها

كما شارك فريق عمل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مدرسة السلطان الخاصة احتفالها باليوم العالمي لحقوق الإنسان؛ وقدم الفريق محاضرة توعوية في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان تضمنت تعريف الحقوق والواجبات، وشرح بعض مواد النظام الأساسي للدولة، كما تطرقت المحاضرة إلى اللجان الفرعية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وقام الفريق خلال الزيارة بتوزيع مجموعة من الكتيبات والإصدارات المتنوعة بهدف التوعية والتثقيف في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان؛ والتي تتضمن مجموعة من الكتيبات والمطويات والكتب الحقوقية الهادفة إلى التعريف بأهداف اللجنة، وآلية عملها، والطرق المتبعة في تلقي ورصد البلاغات، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الإصدارات تستهدف فئات محددة في المجتمع كالأطفال، وذوي الإعاقة، والمستخدمين داخل المنازل، ومطويات تشرح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ باريس، ومجموعة من الكتب الحقوقية المتنوعة.

مؤتمر حقوق الإنسان

كما شهد شهر ديسمبر الجاري إقامة مؤتمر حقوق الإنسان وحمايتها على المستويين الوطني والدولي؛ وذلك في قاعة المؤتمرات بجامعة السلطان قابوس؛ حيث كانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان شريكا أساسيا في التنظيم، وارتكز على أهمية حقوق الإنسان وحرياته على المستويين الوطني والدولي باعتبار هذه الحقوق والحريات من أغلى القيم المرتبطة بكيان الإنسان وآدميته؛ حيث سلط المؤتمر الضوء على مختلف القضايا المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان وأهم التحديات التي تواجهها خصوصا في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم على كافة الأصعدة والتي تلقي بظلالها على الإنسان أينما كان.

واشتمل المؤتمر على أربعة محاور أساسية هي التنظيم التشريعي لحقوق الإنسان وطنيا ودوليا، وحقوق الإنسان في الإسلام، بالإضافة إلى آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات من بينها تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المعنية بحماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع من خلال تمكينهم من الاطلاع على اتفاقيات حقوق الإنسان من خلال مؤسسات الدولة بالإضافة إلى إدراج حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية في مختلف مراحل الدراسة مع اقتراح إلغاء تدابير الحرمان من الجنسية والاكتفاء بالعقوبات ذات الطابع الجزائي لمكافحة ظاهرة انعدام الجنسية وأيضا إقرار مبدأ تعدد درجات التقاضي في الجنايات بغية الوصول إلى نظام تقاض أكثر عدالة .

وأوصى المؤتمر بتفعيل دور القضاء الدستوري بما يكفل استجابة القوانين للنصوص والمبادئ الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات وإقامة حلقات عمل إلزامية لتوعية مسؤولي الشركات والمؤسسات بحقوق الإنسان كمتطلب لحصول الشركة على الترخيص وذلك بالتعاون بين وزارة التجارة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وبالنسبة للمستوى الدولي فقد أوصى المؤتمر بتبني تقرير الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان في مجال الشركات غير الوطنية ومؤسسات الأعمال لعام ٢٠٠٨ وضرورة قيام الدول العربية باتخاذ الخطوات العملية والفعالة لوضع مشروع إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ، الأمر الذي سيشكل ضمانة مهمة لتلبية متطلبات حماية حقوق الإنسان العربي والارتقاء بها إلى جانب ضرورة قيام كل دولة باتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى الوطني تماشيا مع التزاماتها الدولية.

محاضرات توعوية

كما زار فريق عمل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولاية بهلا بمحافظة الداخلية؛ وذلك في إطار خطة التوعية والتثقيف التي تنفذها اللجنة على مدار العام.وخلال الزيارة قدم الفريق محاضرة توعوية في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان في مدرسة أبو المؤثر للتعليم العام بولاية بهلا، تضمنت عددا من النقاط الأساسية، من بينها قيام اللجنة بمتابعة حماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة وفقا للنظام الأساسي للدولة، والمواثيق والاتفاقيات الدولية، ومتابعة رصد ما قد تثيره الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في السلطنة والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها والرد عليها، كما تضمنت المحاضرة تعريف الحقوق والواجبات، وشرح بعض مواد النظام الأساسي للدولة، وتعريف اللجان الفرعية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كما قام فريق العمل خلال الزيارة بتوزيع مجموعة من الكتيبات والإصدارات المتنوعة بهدف التوعية والتثقيف في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان؛ والتي تتضمن مجموعة من الكتيبات والمطويات والكتب الحقوقية الهادفة إلى التعريف بأهداف اللجنة، وآلية عملها، والطرق المتبعة في تلقي ورصد البلاغات، وغيرها من الكتب في مجال حقوق الإنسان.

فعالية خاصة بالأطفال

كما أقامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فعالية خاصة بالأطفال في مركز مسقط جراند مول؛ تضمنت الفعالية فقرات للأطفال، ومسابقات متنوعة، تخللها شرح بعض المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان بأسلوب مبسط؛ لتسهيل وصول المعلومة الحقوقية للأطفال، كما تم توزيع هدايا للأطفال، بالإضافة إلى مجموعة من الكتيبات تتحدث عن حقوق الإنسان، وحقوق الطفل بشكل خاص.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

د. راشد بن حمد البلوشي
أستاذ القانون الجنائي المشارك
كلية الحقوق - جامعة السلطان قابوس
أمين عام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

لقد أكدت الأمم المتحدة عند تأسيسها عام ١٩٤٥ على ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية وأن يعيش الإنسان في كرامة، كما أكدت على تصميمها على بناء عالم يحترم ويحافظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو اللغة.

هذا ولقد ترجم هذا التصميم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم التصديق عليه من قبل الأمم المتحدة في قصر شايو في باريس في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م حيث شهد العالم ولأول مرة الاتفاق على عدد من الحقوق والحريات الأساسية وتم التوافق عليها بين دول العالم والاعتراف بها كمعيار مشترك لكافة الشعوب والأمم.

ولقد أصبحت اليوم نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تم ترجمتها إلى أكثر من ٣٥٠ لغة مصدر إلهام للعديد من الدول عند وضع دساتيرها أو قوانينها الوطنية، كما أنه يعتبر المرجع الأشهر لحقوق الإنسان.

ولقد احتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ٣٠ مادة شملت كافة الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تترجم معظم المواد من ١ إلى ٢١ الحقوق المدنية والسياسية وما يتصل بالحريات والأمان الشخصي للفرد.

أما المواد من ٢٢ وحتى ٢٧ فإنها تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهدف إلى الإدراك المادي وغير المادي للاحتياجات الإنسانية لضمان التنمية الكاملة للإمكانات البشرية، ويتطلب تطبيقها التحرك الإيجابي للدولة وللمجتمع الدولي لضمان تحويل هذه الحقوق إلى واقع للجميع.

الجدير بالذكر أن المادة (٢٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تناولت واجبات الفرد نحو المجتمع والضوابط التي يجب أن يخضع لها الفرد عند ممارسته لحقوقه والتي تتمثل في الاعتراف بحقوق الغير وحريته واحترامها تحقيقاً لمقتضيات العدالة والنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق.

كما أنه تم تناول هذه الحقوق وجعلها أكثر إلزاماً من خلال تبني العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين صدرا في عام ١٩٦٦م، بالإضافة إلى ذلك فقد انعكست الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخرجت لحيز التطبيق من خلال الاتفاقيات الدولية التي تمت في نطاق حقوق الإنسان مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥م، وكذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) لعام ١٩٧٩م، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (CRC) لعام ١٩٨٩م، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (CAT) لعام ١٩٨٤م، والاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦م، وغيرها من الاتفاقيات الدولية، حيث ساهمت هذه الاتفاقيات الدولية في إيجاد آليات لمراقبة مدى تقيد الدول بالتزاماتها، من خلال تقديم تقارير دورية من الدول المنظمة لهذه الاتفاقيات.

تجدر الإشارة إلى أن السلطنة قد صادقت على جميع هذه الاتفاقيات السابقة ذكرها، كما أن النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني ١٥١/١٩٩٦م قد تناول كافة الحقوق والحريات الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هذا ويأتي احتفال العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يوافق العاشر من ديسمبر من كل عام تقديراً وتكريماً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التصديق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كأول إعلان عالمي لحقوق الإنسان حيث يكتسب الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام أهمية خاصة كونه يتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لإنشاء ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣م تحت شعار «٢٠ عاماً: العمل من أجل حقوقك».

قضية حقوقية:

اللجنة تقف على وضع عائلة آسيوية تعيش في ظروف سيئة

إن رصد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لكل ما ينشر عبر وسائل النشر المختلفة سواء المرئية والمسموعة أو المقروءة إضافة الى وسائل الإعلام الجديدة في مواقع التواصل الاجتماعي، دليل على حرصها لمواكبة الأحداث التي تدور في المجتمع والذي ينبع من اهتمامها البالغ بالإنسان وهو جوهر عملها.

حيث قامت اللجنة ممثلة في دائرة الرصد وتلقي البلاغات برصد قضية من إحدى مواقع التواصل الاجتماعي وهي لعائلة من الجنسية الآسيوية تعيش في إحدى الولايات القريبة من محافظة مسقط تعاني من ظروف مادية واجتماعية سيئة.

وتعود تفاصيل القضية التي حرصت اللجنة على متابعتها من خلال زيارة عاجلة قام بها الموظفون المعنيون إلى اكتشاف عائلة مكونة من أم وخمسة أبناء يعيشون تحت سقف غرفة واحدة بدون عائل تفتقر لأدنى وسائل الأمان والسلامة والعيش الكريم، كما أنهم يقيمون بصورة غير شرعية لافتقارهم وثائق إثبات الهوية .

وبعد الوقوف على تفاصيل القضية باشر المعنيون بدائرة الرصد وتلقي البلاغات بمخاطبة الجهات المعنية وتزويدهم بتفاصيل القضية، لايجاد حل سريع لأفراد العائلة؛ حيث تم خلال ذلك زيارة الجهات المعنية للعائلة والوقوف على أوضاعها ومن ثم قامت الجهات باتخاذ إجراءاتها حيال استخراج وثائق ثبوتية لأفراد العائلة من خلال التنسيق مع السفارة التي تنتمي إليها العائلة ، سعياً الى تأمين مغادرتهم الى موطنهم الأصلي.

وبعد استكمال الإجراءات غادرت العائلة الى بلدها بتكاتف جهود الجهات المعنية والتي تسجل اللجنة لحقوق الإنسان لهم كلمة شكر على تجاوبهم السريع في حل القضايا التي تتعلق بجوانب وقضايا حقوق الإنسان متمنية منهم مواصلة مساعيهم وجهودهم جنباً الى جنب مع اللجنة لضمان تمتع كل إنسان على أرض السلطنة بكافة حقوقه.

سؤال ومعلومة:

سؤال ومعلومة :

أقرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قبول توصية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان باعتماد يوم عربي سنوي لحقوق الإنسان.

السؤال:

في أي يوم يحتفل العالم العربي باليوم العربي لحقوق الإنسان؟

نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي:

nhrcmedia1@gmail.com

سؤال العدد الماضي:

في أي عام انضمت سلطنة عمان إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؟

الإجابة : في عام ٢٠٠٦م.

وقد فاز معنا كلا من:

١. ثابت بن عامر بن سالم المشيخي.

٢. ميمونة بنت محمد بن رجب البلوشية.

كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لكي نتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.

من اصداراتنا:

دليل تلقي البلاغات

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من المطبوعات والمنشورات والكتيبات الحقوقية ضمن خطط التوعية والتثقيف التي تنفذها على مدار العام، ومن ضمن إصدارات اللجنة دليل تلقي البلاغات؛ حيث يأتي وضع هذا الدليل من أجل توحيد معايير العمل في متابعة بلاغات الأشخاص ضمن أسس واضحة للعاملين في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أولا، وللمواطنين والمقيمين ثانيا، كما أن هذا الدليل أتى لبيان وتوضيح آليات تلقي وتسجيل ومتابعة البلاغات؛ حيث تعد البلاغات من الوسائل الرقابية الفعالة على أعمال الإدارة، ذلك أن فحص البلاغات والدراسة والتأكد من جديتها وصحتها يفسح المجال أمام الجميع للإسهام في الرقابة على أعمال الإدارة العامة وموظفيها والتشريعات التي تطبقها.

وبالإمكان الحصول على نسخ من الدليل عبر التواصل مع دائرة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.